بالاضافة اما حذف نون كنون المثنى لتقصير الصلة كما في قوله نحو دعا عانى من تجد فان سنينه وثانيهما
ظاهر وبهذا علم ان لا تجه انى بيانه الشذوذ ان تقدم على بيان حذف النون لانه لا تعلق له الا بالذكر قبل
حذف النون ولا تعلق له بحذف النون قوله فان لم يكن له مذكر جمع بالواو والنون لا وجه لتقييد كلام المتن
بما قيده بل المراد انه ان لم يكن لمفرده مذكر اصلا لان ما يكون له مذكر لم يجمع بالواو والنون فقد علم حكمه من
قوله فان لا يكون مذكره جمع بالواو والنون قوله فانا لا يكون مجردا عن تاء التانيث الملفوظة فالاظهر
فان كان بالهاء قوله تغير بناء واحده من حيث نفسه وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر فيه ان التغير في التعريف
غير محمول على ما هو المتبادر والا لم يتناول نحو فلك اذ التغيير الاعتباري خارج عن المتبادر الا ان يقال الخروج
عن المتبادر الا للضرورة والضرورة داعية بالنظر الى التغيير الاعتباري دون التغير باعتبار الامر اللاحق
فرجوعي المتبادر في الاول دون الثاني يعني ان تغير نحو افراس ايضا باعتبار الامور اللاحقة من زيادة
الالفين وسكون الفاء الا ان يقال لا نسلم ان السين التغيير باعتبار اللاحق لكن فيه التغير باعتبار الامور
الداخلة حيث عرض للفاء سكون وصيرورة حرفا ثانيا بعد ان كان اولا والفصل بين الراء والسين
بعد ان كان متصلا به والفرق بين التكسير والتصحيح باختصاص التكسير بالتغير باعتبار الامور الداخلة وهو المعتبر في
تعريفه والاوجه ان يقال المراد تغيير تغيير الحاق الواو والياء والنون والالف والتاء ثم نقول لا حاجة
الى التكلف في اخراج الجمع السالم لتغير مفرده بتغير اخره لا تغير صيغته لان ما يطرا على الاخر لا يغير الصيغة
فقوله ما تغير بناؤه اي صيغته لاخراج الجمع السالم حيث لم يتغير صيغته وان تغير بتغير اخره قوله جمع القلة اه
افعل اه قال الرضي هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد وزن كثرة ايضا واذا لم يجئ جمع التكسير فيها
فهي للقلة والكثرة وكذا ما عدا الستة للكثرة اذا لم يجئ فيه الجمع والا فهو مشترك كما جاء دل ومصانع
قوله اسم الحدث اي اسم يدل على الحدث مطابقة كالضرب او تضمنا كالجلسة والجلسة قوله يعني بالحدث
معنى قائما بغيره ليس المعنى القائم بغيره مطلقا حدثا اذ ليس الالوان حدثا اذ السواد بمعنى سياهي ليس
حدثا بل بمعنى سياه بودن فهو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره هكذا حقق المقال قوله
والمراد بجريانه على الفعل اي بجريان اسم الحدث على الفعل بخلاف جريان اسم الفاعل فان معناه موا كالمصدر
زنته للفعل بخلاف جريان الصفة على موصوفها فان معناه حمل موصوفها حاجرها اي مبتدا او ذا
حال او موصولا او متبوعا لها وكل من الثلثة اصطلاح اخر لا يخلطه فلا غرابة في التعريف قوله
اد بالجريان

وان كان الاخير فان مفعولا مطلقا ان اراد جواز وقوعها فلا اختصاص لهما بل يجري في الاولين ايضا
اذ لا حجة في المفعول المطلق وان اراد وجوب وقوعهما فيرده قوله تعالى ويل للمطففين الذين فتامل قوله
سماع اي سماعي لم يرد ان يأتي النسبة بحذفه اذا لم يثبت حذفه بل اراد انه بمعنى السماعي بتجوز او مثل
مضاف اي ذو سماع قوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني حقيقة واما المفعول المطلق المجازي نحو ضربته
ضرب الامير اللص فيعمل نص عليه الرضي قوله ولا يتقدم معموله عليه هذا كلام النحاة وخالفهم الرضي في الظروف
فجوز تقديمه لتوسعهم فيها قوله فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين واجاب الهندي بان القول باستتار اسم الفعل
الظرف مجاز بمعنى الاستتار الذي ينوب عنه والاظهر الاقصر ان يقال لما كان يحذف فاعله فلو اضمر
فيه لالتبس بالمحذوف قوله ويجوز اضافته الى الفاعل وهو اقوى المصادر في العمل لا المنون كما صرح
به الرضي واذا اضيف المصدر الى معموله الاول جعله تابعا ذلك المعمول تابعا للفظه وجاز جعله تابعا
لمحله ايضا عند الاكثر قوله فان كان المصدر مفعولا مطلقا اي غير قائم مقام الفعل بقرينة ما سياتي
قال الرضي المشهور خلاف النحاة في المفعول المطلق المحذوف الفعل مطلقا سواء كان الحذف جائزا او واجبا
قوله فيجوز فيه وجهان فذهب الى كل وجه نحوي فذهب الى الثاني سيبويه والى الاول السيرافي لكن ذهب
سيبويه الى انه يعمل النيابة الفعل لا لانه ويليه بان مع الفعل فلم يجوز تقديم معمول المفعول المطلق عليه صرح به
الرضي قوله وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمل للبدلية قد عرفت ان عمله للبدلية لا للمصدرية فهذا التوجيه
ليس بموجه قوله وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان ايا بمعنى هذه الاحكام
مشتركة بين قسمي المصدر فينبغي ان يؤخر عنهما واجاب بانه ذكره عقيب القسم الاول مع اشتراكهما
على ان لها مزيد اختصاص بالقسم الاول وفيه ما عرفت من ان امتناع تقديم المعمول مختص بالقسم الاول
قوله من فعل اي حدث اما ان يريد بالحدث ما سبق في تعريف المصدر ويكون الحكم بالاشتقاق من
الفعل من قبيل اجراء حال اللفظ على المعنى لشدة الملابسة بينهما واما ان يريد به المصدر لان
سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا والكتاب يوافق تفسير الرضي للفعل ورجح التجوز في قوله لمن قام
به اذ القيام بالشخص صفة المعنى اسند الى اللفظ قال الرضي والدليل على انه لم يرد بالفعل
نحو ضرب ويضرب وان كان مذهب السيرافي ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل و
الفعل من المصدر ان الضمير في قوله لمن قام به راجع الى الفعل والقائم هو الحدث هذا كلامه فان قلت

Copyright © King Saud University